

إن كلمة منهج تعني الصفة العامة أو الخط العريض للدراسة الموضوعات أو الدراسات التفصيلية جداً للجغرافية كما أن هناك تفاوت في اختيار أنسب للمناهج وطرق ووسائل البحث أو الدراسة بالإضافة إلى التفاوت في تفصيلات تحليل وعرض المعلومات سواء كانت مقدمات أو نتائج ورغم أن أوجه أهمية المناهج الإقليمية، الوصفي، المحصولي، الوظيفي، تعتبر دراسة المناخ من العلوم الحيوية تساهم في فهم كيفية تفاعل الأنظمة البيئية مع العوامل المناخية المختلفة. المناهج المتبعة في هذا المجال تتنوع بين التفصيلي، الذي يُعنى بالملاحظة الدقيقة للعناصر المناخية كالحرارة الرطوبة، والضغط الجوي في مناطق محددة والعام، الذي يُعنى بدراسة الأنظمة المناخية على مستوى أوسع، تساهم هذه المناهج في تعزيز فهمنا للتغيرات المناخية وتأثيراتها على الحياة البشرية والنظم البيئية. من خلال التحليل التفصيلي، يمكن للعلماء تتبع التغيرات المحلية وربطها بالأحداث العالمية، بينما يسمح المنهج العام بتقييم الأنماط العالمية وتوقع التغيرات المستقبلية. كلا المنهجين يُعدان حجر الزاوية في وضع السياسات والاستراتيجيات للتكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها. المقدمة اعداد الطالبة: زينة جليل إبراهيم 1_ المنهج الاقليمي: يقوم على أساس دراسة خصائص الإقليم المختلفة عبر مرحلة او مراحل زمنية متتالية، الا ان متبعي هذا المنهج قد يضعون أنفسهم وسط خضم من المعلومات الجغرافية مما يترك الخط الفاصل بين ما هو في الجغرافية الإقليمية والجغرافية التاريخية غير واضح ان الباحث في الجغرافية التاريخية والمتخذ من الإقليم مكاناً للدراسة، أنه يهدف الى إعطاء صورة كاملة للإقليم من حيث إمكانياته الطبيعية والبشرية والاقتصادية وغيرها[1] يهدف هذا المنهج إلى دراسة العناصر الطبيعية والبشرية المختلفة التي شكلت الخصائص المميزة لإقليم ما أي دراسة الظواهر الطبيعية والبشرية للإقليم. وتمثلت الطبيعية منها بالتركيب الجيولوجي ومظاهر السطح والتربة والمناخ والموارد المائية والثروة المعدنية، اما البشرية كالأنشطة الاقتصادية متمثلة بالزراعة والصناعة والسياحة والسكان المؤثرة في ذلك الاقليم. ويستعين المنهج بالأساليب الكمية كأسلوب النظام لبناء نظام متكامل ويفضل ان يكون هرمي لكلا من عدد واطوال الطرق مع عدد العقد في الاقليم. عند دراسة أية حركة يجب أن تدرس الطرق التي من خلالها تمت تلك الحركة وان هذه الطرق تكون على هيئة شبكة تكون بعضها البعض عقد تؤدي بظهور نظام للافضليات ثم السطوح فالمساحات.

[2] ويطبق هذا المنهج على إقليم أو عدة أقاليم أو لغرض تصنيف المنطقة إلى اقاليم، وهو من المناهج التقليدية التي تعالج بها القضايا الجغرافية مثل المنهج السابق والذي يمكن أن نطلق عليه الحديث - القديم، والإقليم قد يكون صغيراً ولا يتعدى مقاطعة أو إقليم مدينة، وقد يكون أكبر لتصبح الدولة كلها عبارة عن إقليم داخل القارة، وقد يشمل هذا الإقليم منطقة واسعة من سطح الأرض تتمثل في قارة أو أكثر مثل الاتحاد السوفيتي الذي يمتد بين قارتي آسيا وأوروبا او في جزء من دولة كما يبدو ذلك عند دراسة دولة مثل مصر التي يمكن اعتبارها إقليماً اقتصادياً قائماً بذاته، وهناك اقاليم عديدة حسب النوعية، كالأقاليم المناخي او الإقليم المورفولوجي او إقليم النبات الطبيعي او الإقليم المائي او إقليم قناة السويس، إقليم سكان شرق آسيا، أو إقليم البترول في حوض الخليج العربي، وغيرها كثير[3] يتمثل هذا المنهج في الدراسات الجغرافية في دراسة الإقليم كوحدة متكاملة مع إظهار الشخصية التي يتميز بها الإقليم عن غيره من الأقاليم وفي هذا المنهج يقوم الجغرافي بتناول الظواهر الطبيعية والبشرية في الإقليم لغرض فهم شخصيته وعلاقاته مع بقية الأقاليم، وهذا الإقليم أما أن يكون جزء من دولة أو قد يمتد إلى مساحة كبيرة وواسعة من قارة مثل إقليم جنوب شرق آسيا أو إقليم السهل الرسوبي في العراق مثلاً الا أن المشترك بينهما هو التجانس في الخصائص الجغرافية التي تشكل شخصيته العامة. مع أن هذا الاتجاه في تحديد الإقليم بخصائص معينة بدأ يتراجع في ظل الظروف الجديدة والاتجاه الجديد الذي يقوم على أساس وظيفة الإقليم أو مجموعة الوظائف التي يؤديها، لذلك تعد الخطوة الأولى في هذا المنهج هو تحديد الإقليم على أسس واضحة منها ما يكون على مستوى القارة الواحدة أو الدولة أو الوحدة الادارية. ويعد هذا المنهج من أهم المناهج المستخدمة في جغرافية الزراعة إذ يقوم الباحث في هذا المنهج بدراسة الإقليم من كافة النواحي الطبيعية والبشرية وطرق استغلال الموارد الموجودة فيه يكون الهدف منها إبراز شخصية الإقليم التي تميزه عن بقية الأقاليم وبيان أثر هذه العوامل على استغلال موارد الإقليم الزراعية مع إعطاء فكرة واضحة عن التكامل الاقتصادي لهذا الإقليم ويطامشى هذا المنهج مع الاتجاه السائد في الوقت الحاضر وهو التكتلات الاقتصادية التي يلعب الإنتاج الزراعي الدور الكبير فيها مثل السوق الأوروبية المشتركة ومنظمة الوحدة الاقتصادية الأفريقية، إذ يعتبر من أهم المناهج التي تعطي صورة واضحة عن مراكز القوى الاقتصادية في العالم. أيضا في هذا المنهج يتم التركيز ودراسة السكان وتوزيعه الجغرافي وعلاقته بالأنشطة الزراعية مع بيان اثر العوامل الجغرافية في الإنتاج الزراعي وعلاقة الإقليم مع غيره من الأقاليم، هذا وقد اعتمد هذا المنهج ليس فقط في جغرافية الزراعة بل اعتمد أيضا في الجغرافية السياسية وغيرها. إذ يعد أكثر المناهج امنا في هذا الاختصاص، حيث يقوم بدراسة العوامل الطبيعية والبشرية ويضيف عليها

طابعاً سياسياً وذلك بتخصيص فصل عن التاريخ السياسي للدولة وتحليل حدودها السياسية، ومع هذه الامتيازات لهذا المنهج إلا أنه تعترضه بعض المشاكل ومنها تداخل الإقليم الزراعية وصعوبة تقسيمها وبالأخص العوامل الطبيعية المؤثرة عليها مثل العوامل المناخية وعوامل التربة يضاف إلى ذلك صعوبة الحصول على كل البيانات والاحصائيات الخاصة بالأمور التي تخص الزراعة في إقليم معين بسبب تمدد وتداخل مساحة الأقاليم الزراعية على وحدات إدارية كثيرة مختلفة، لا سيما الإقليم الزراعية الكبيرة مثل الدول والاقطار الواسعة، كذلك إذ ما كانت الدراسة واسعة على مستوى العالم إذ تظهر الصعوبة في اختيار نوعية التصنيف الإقليمي مما يتسبب في التداخل مع فروع الجغرافية الأخرى، فضلاً عن ذلك تظهر مشكلة تحديد العوامل الأكثر تأثيراً في النشاط الزراعي إذ يظهر أثر التربة والمناخ ودورهما في العملية الزراعية إضافة إلى تباين النشاط البشري وعندها يصعب تحديد العامل الأول والأكثر تأثيراً في الإنتاج الزراعي [4] في هذا المنهج يتم دراسة كافة فروع الجغرافيا بكلا نوعيهما لإقليم معين خلال فترته الزمنية إذا كانت ثابتة أو على فترات متتابعة. وقد يقوم دارسي هذا المنهج من معرفة التغيرات من شكل الإقليم عن طريق رسمه خلال هذه الحقب الزمنية. ومعرفة التطورات التي حدثت له من ظهور التطور العمراني أو قلة أو كثرة الغطاء النباتي يمكن أن ينتج عنه تطور في المناخ. قد يحدث أيضاً تطور في العناصر البشرية التي تساهم في عملية الإعمار. أو إحداث بعض التطورات الاقتصادية أو الديموغرافية، وبعض الأقسام الإدارية، والمياه ومصادرها والآفات الزراعية خصوصاً إذ كانت سلعة زراعية مع توضيح المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالسلعة واقتراح الحلول لها. اعداد الطالبة: زينة جليل ابراهيم ٢_ المنهج الاصولي: ويهتم هذا المنهج بدراسة العوامل الجغرافية، والقواعد الرئيسة التي تؤثر في الإنتاج الاقتصادي، سواء أكانت أساساً طبيعية أم بشرية، ودراسة المبادئ والقوانين الاقتصادية، فالزراعة مثلاً تتطلب توفر الماء اللازم والتربة الصالحة للزراعة والمناخ المناسب والأيدي العاملة ذات الخبرة الزراعية. والصيد يتطلب مناطق معينة يمكن أن تتجمع فيها الأسماك وحيث تتوفر مناطق الاستهلاك نظراً لأن نقل الأسماك يتطلب توفر وسائل النقل المتخصصة لحفظه لفترة طويلة حتى يصل إلى مناطق الاستهلاك البعيدة نظراً لكونه سلعة غير مرنة، وهذا يؤثر بالطبع على سعره خلاف ما إذا كان استهلاكه قرب مناطق الإنتاج. وبالنسبة للتعدين فيصعب القيام بالتعدين إذا لم تتوفر عوامل أساسية للقيام بالتعدين كنسبة المعدن في الخام لكي يكون الإنتاج مربحاً، وقرب المعدن من سطح الأرض، وسهولة نقله، وتوفير الأيدي العاملة، ووجود الطاقة اللازمة للإنتاج. وهذا المنهج يختلف عن المناهج السابقة في أنه يهتم بعوامل الإنتاج والأصول والقواعد، وهذه العوامل هي التي تحدد مناطق التجمع السكاني، والحضارة الزراعية والصناعية، وتستخلص منها عوامل تركز أو خلخلة السكان ومدى تقدمهم الإنتاجي [7] اتجه الباحثون الجغرافيون في الآونة الأخيرة إلى اتباع منهج جديد في البحث الجغرافي وهو تحرير البحث من قيود المكان والزمان المحددة أو الضيقة، وهذا أعطى الباحث مرونة وحرية الحركة فوق مساحة أكبر بحيث يستطيع الانتقال بحرية في تقصي الحقائق ضمن الكرة الأرضية بما يؤمن التوصل إلى نتائج علمية وعملية في بحثه، وقد ساعد ذلك على اتساع مساحة الاختيار في البحث الجغرافي ليشمل مواضيع متنوعة طبيعية وبشرية، على أن يبقى الاجتهاد الجغرافي حريصاً على إجراء دراسته على سبيل المثال في المجال الطبيعي ولكن لا يهمل أهمية ذلك في الحياة والواقع البشري. مثال ذلك دراسة الجبال في منطقة ما كظاهرة تضاريسية طبيعية، حيث يدرس توزيع تلك الجبال والعوامل التي أسهمت في تكوينها والمشاكل التي تحدث في تلك المظاهر واثراً ذلك على النشاط البشري [8] يتناول هذا المنهج القواعد والأسس التي تؤثر في الإنتاج الزراعي على اختلافها سواء كانت طبيعية أو بشرية مع دراسة المبادئ والقوانين الاقتصادية، فالعملية الزراعية تحتاج إلى كل هذه الأسس، فهي تحتاج إلى الماء اللازم والتربة الصالحة مع المناخ المناسب وكذلك تحتاج إلى الأيدي العاملة التي تمتلك الخبرة الزراعية مع توفير الأسواق الاستهلاكية إذ يتم تناول كل هذه الجوانب ضمنها المنهج. ولكنه يختلف عن المناهج الأخرى من حيث اهتمامه بعوامل الإنتاج والأصول والقواعد التي لابد منها في الإنتاج، لكون هذه العوامل هي التي تحدد مواطن الحضارة ومناطق التجمع السكاني، كما أن هذا المنهج نقطة اختلاف أخرى عن بقية المناهج وهي أنه يتداخل مع بقية المناهج ولا تخلوا أي دراسة سواء كانت اقتصادية بصورة عامة أو زراعية بصورة خاصة من اتباع هذا المنهج، كما يركز هذا المنهج على المحاصيل الزراعية ودراسة أنواعها التي تنتخب في مناطق معينة دون غيرها من المحاصيل مع ذكر الأسباب التي تؤدي إلى نجاح أو فشل اختيار منتج معين دون غيره. فضلاً عن أنه لا يركز على العلاقات المتبادلة بين العوامل المؤثرة، لكونه يدرسها منفردة عن بعضها فضلاً عن عدم اهتمامه بالتغيرات المستمرة في درجة تأثير هذه العوامل وبالأخص العوامل الجغرافية البشرية. وأجماً لا يمكن القول بأن هذا المنهج يستطيع حصر الضوابط والمعوقات التي تؤثر في الإنتاج الزراعي لا كنه لا يعطيها أي الدراسات الجغرافية الشمولية والموضوعية [9] يهتم هذا المنهج بدراسة الأسس والقواعد الرئيسة التي تؤثر في الإنتاج الزراعي، سواء كانت أساساً

طبيعية او بشرية، ودراسة المبادئ والقوانين الاقتصادية. فالزراعة تتطلب توافر الماء اللازم والتربة الصالحة للزراعة، والمناخ المناسب، والأيدي العاملة ذات الخبرة الزراعية، وأسواق الاستهلاك ووسائل النقل المناسبة التي تتفق ونوع الإنتاج سواء كانت من المنتجات المرنة كالقمح والقمح او غير المرنة كالخضر والفاكهة، كل هذه الجوانب يتم تناولها ضمن منهج اصولي. فهذا المنهج يختلف عن المناهج في انه يهتم بعوامل الإنتاج والأصول والقواعد التي يجب مراعاتها عند الإنتاج. فهذه العوامل هي التي تحدد مناطق التجمع السكاني، ومواطن الحضارة الزراعية لتستخلص منها عوامل تركز او تخلخل السكان ومدى تقدمهم. وهذا المنهج يختلف عن غيره من المناهج، فهو يتداخل مع غيره من المناهج، ويندر ان تخلو أي دراسة في الجغرافية الاقتصادية بصفة عامة وجغرافية الزراعة بصفة خاصة من اتباع المنهج الاصولي في بداية موضوعاتها. وغالبا ما يستخدم اكثر من منهج في جغرافية الزراعة. فهناك بعض الموضوعات يفضل دراستها من جانب معين وفق منهج خاص من اجل ابراز قيمة هذا الموضوع سواء كانت سلعة او حرفة في اطار إقليمي او دولي. فالمنهج الإقليمي في هذه الحالة يوضح أقاليم العالم الإنتاجية، بينما يركز المنهج المحصولي على المحصول محليا وعالميا. وهذان المنهجان هما الأكثر شيوعا في جغرافية الزراعة، اما المنهج الحرفي فانه يبدأ من نقطة انطلاق اقتصادية تاريخية موزعا أنواع الإنتاج الزراعي السائد في العالم، ثم يتناول بالدراسة الإنتاج على أسس محصوليه او إقليمية، اما المنهج الوظيفي فلا يمثل منهجا قائما بذاته في دراسة جغرافية الزراعة بقدر كونه اسسا وقواعد للدراسة يلتزم بها الباحثون في المعالجة الموضوعية لأنواع النشاط الاقتصادي، وتعدد المناهج في الدراسة يعطي الموضوع الواحد فيما عديدة من زوايا مختلفة، وبذلك تتوافر إمكانية دراسته والامام به من مختلف الزوايا [10] ينطلق هذا المنهج من خلال الاهتمام بالقواعد والقوانين والأصول التي تؤثر في استغلال الموارد السياحية، - عناصر البيئة الطبيعية: التي تضم توزيع اليابس والماء، والموقع الجغرافي، ومظاهر السطح، المناخ، مصادر المياه، التربة، النبات، وهي عوامل تضع حدوداً واضحة للنطاقات التي يمكن استغلالها في الأنشطة السياحية. - العوامل البشرية: وخاصة أعداد السياح، وتوزيعهم الجغرافي، مستواهم الحضاري، وهي عوامل لها دور مباشر في تحديد أنماط السياحة ومستواها، وانحصارها في أقاليم سياحية دون غيرها، حتى لوتشابهت بيئاتها الطبيعية، وقلما هذا يتبع المنهج بمفرده في دراسات الجغرافيا السياحية. [11] وقد لا يرتبط المنهج الاصولي بمكان معين، لكنه في حين يرتبط بزمان، ومن امثلة البحوث التي يمكن أن يطبق عليها هذا المنهج ويناسبها وهو ما يعرف بالمنهج الموضوعي مثل: التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية خلال العقدين الأولي ومن القرن الخامس عشر الهجري، اعداد الطالبة: كواكب فائق كامل ٣_ المنهج الوظيفي: وتبع لهذا المنهج فإن الدراسة تحدد عناصر قوة الطرد المركزية التي تؤدي إلى عدم ترابط اجزاء الدولة الحواجز الطبيعية من جبال وغابات وصحاري، أو الجوانب البشرية كتخلخل السكان او ندرتهم في بعض المناطق، أو اختلاف العقيدة او الجنس أو اللغة، أو وجود أقليات غير راضية عن وضعها تفصل بين أجزاء الدولة مع الأمة، والمعاهدات التي تحقق للدولة العيش في سلام داخل حدودها السياسية. كما يتناول هذا المنهج تحليل مبرر وجود الدولة، فإن لكل دولة سببا ومبررا لوجودها، فالدولة التي تفقد مبرر وجودها تضعف أمام الثورات الداخلية وهجمات الأعداء مثل أثيوبيا (الحبشة) عندما كانت تسيطر على أرتيريا التي استطاعت الاستقلال لأنها لا تقتنع اساسا بفكرة قيام دولة اثيوبيا، الذين ينتشرون في الصحاري ولا يشعرون بالولاء الكامل للدول التي يعيشون ضمن حدودها. ويهتم هذا المنهج كذلك بدراسة مقومات الدولة كاللغة والدين والجنس وتحديد نواة الدولة، ومدى مساهمة هذه النواة في تأسيس الدولة، وكذلك دراسة التنظيم الداخلي للدولة سواء كان في شكل أقاليم أم مقاطعات أم ولايات، ومعرفة أوجه الاختلاف والشبه بين هذه الأجزاء، ثم دراسة العلاقات الخارجية للدولة في سوريا المختلفة، كالعلاقات السياسية أو الاقتصادية، والحدود السياسية من حيث مدى قبولها من الدول المشاركة في هذه الحدود. ونظرا لأن هذا المنهج يركز على دراسة الدولة فقد لقي قبولا من الكثيرين لاتباعه في دراسة الجغرافية السياسية. وما أثر المظاهر السياسية بدورها على العوامل غير السياسية كأنماط الاستقرار واستخدام الموارد ونمو شبكات النقل وغيرها؟ ومن الناحية الخارجية هل هذه الوحدة السياسية او تلك قادرة على البقاء والنمو في ظل الظروف الخارجية التي حولها؟ ومدى استقلال أو تبعية هذا القطر، ومشكلاته الإقليمية مع الدول المجاورة. على أن المدخل الوظيفي لا يشجب بحال من الأحوال استخدام العناصر التاريخية أو التركيبية الإقليمية، فالعوامل التاريخية قد تكون لها أهميتها الكبرى في بعض الأحوال، فقد يكون التاريخ عنصرا فعلا في فهم الاختلافات الإقليمية في داخل الدولة الواحدة. (كما هو الحال في جنوبي الولايات المتحدة الأمريكية)، أو في حالة الدولة كلها، ويتمثل هذا في مشكلة فلسطين، وباكستان، وفيتنام، ولكن العامل التاريخي لا يأتي لنفسه فحسب، بل التفسير المظاهر الوظيفية للإقليم موضوع الدراسة. وفيما يختص بالعناصر الجغرافية غير السياسية وعلاقاتها بالمظاهر الوظيفية، سنجد أنها تعمل في

طريقين : فأمّا أن يدرس الباحث اثر هذه العوامل غير السياسية على وظيفة الإقليم، وقد اتبع الباحثون منذ القدم الطريق الأول اي اثر الموقع والمناخ على قوة الدولة، واثر السلاسل الجبلية على الوحدة القومية، والمزايا التي تحصل عليها الدولة، نتيجة قربها من البحر، والمزايا التي تحرم منها نتيجة البعد عنه[١٣] وهذا المنهج يهدف إلى دراسة التركيب الوظيفي للنشاط الاقتصادي، وهذا يختلف من مكان لآخر تبعاً للتطور التاريخي وتباين المجتمعات البشرية، فالمجتمعات الزراعية البدائية يتميز فيها الإنتاج والاستهلاك بالبساطة، فالإنتاج في هذه المجتمعات يهدف إلى الاكتفاء الذاتي، في حين المجتمعات المتقدمة زراعية تتعدد الوظائف الاقتصادية (الإنتاج التبادل والتسويق والاستهلاك) وتتعدد بصورة أكبر في المجتمعات الصناعية الأكثر تقدماً[١٤] وهذا المنهج يعد من احداث المناهج في الدراسة الجغرافية، وهو يهدف الى دراسة التركيب الوظيفي للنشاط الاقتصادي، وهذا يختلف من مكان الى آخر تبعاً للتطور التاريخي وتباين المجتمعات البشرية. فالمجتمعات الزراعية البدائية يتميز فيها الإنتاج والاستهلاك بالبساطة، لان الإنتاج في هذه المجتمعات يهدف الى الاكتفاء الذاتي، بينما في المجتمعات المتقدمة زراعيًا فان الوظائف تتعدد، فهي ترتبط بالإنتاج والتبادل والتسويق والاستهلاك. ويتكون التركيب الوظيفي للإنتاج الزراعي من ثلاثة عناصر وهي وحدة الإنتاج، وأدوات الإنتاج، ومستوى العمالة. فقد تكون وحدة الإنتاج صغيرة، او جملة وحدات تابعة لمالك واحد، وقد تكون وحدة كبيرة المساحة، وقد تكون الدولة هي المالكة لكل الأراضي، او تكون الملكية جماعية او يكون الإنتاج الزراعي للأرض مقسماً بين المالك والمستأجر، او بالمشاركة حسب العمل وأدوات الإنتاج. ويهتم المنهج الوظيفي بدراسة أسواق التصريف وتحديد الظهير الزراعي للمدن الكبرى والحركة اليومية للعمل ثم تحديد دور الإنتاج الزراعي في الاقتصاد القومي والتجارة الدولية للإنتاج الزراعي. [١٥] يهدف المنهج الوظيفي الى دراسة التركيب الوظيفي للأنشطة الاقتصادية ومنها النشاط الزراعي والذي يتباين من مجتمع الى آخر حسب تباين تطور المجتمع وتباين العوامل الجغرافية المؤثرة في الإنتاج الزراعي بالإضافة الى تباين المجتمعات الزراعية ففي الدول النامية والمتخلفة يهدف النشاط الزراعي الى الاكتفاء الذاتي وسد الحاجة المحلية ويتصف بالبساطة وعدم التعقيد في حين يهدف في الدول المتطورة الى التصدير والتجارة ويتصف بالتعقيد وتطور الوظائف الإنتاجية والتسويقية ، ويؤكد هذا المنهج على دراسة عناصر الإنتاج الرئيسة مثل الأيدي العاملة كماً ونوعاً وعلى ملكية وسائل الإنتاج وعلى نوع الملكية الزراعية ومساحاتها بالإضافة الى تركيزه على أهمية ودور الإنتاج الزراعي في بناء التنمية والاقتصاد القومي ومساهمة القطاع الزراعي في التركيب السلي للتجارة الخارجية في الدولة[١٦] يهدف إلى دراسة الدولة من حيث علاقاتها الخارجية والداخلية، على كياتها الداخلي في ظل منظومة مجتمع دولي متكامل، وأثر العوامل الجغرافية كالمناخ، والتضاريس. المتعددة، أو جماعات الشعوب على الأنشطة السياسية للدولة، بدورها على العوامل غير السياسية كأنماط الاستقرار واستخدام الموارد وتطور شبكات النقل والاتصال، الخارجية حولها، ومشكلاته الإقليمية مع الدولة المحاورة. من هنا يهدف هذا المنهج إلى التحليل السياسي للوحدة السياسية من خلال الوظائف الداخلية والخارجية [17] اعداد الطالبة: زينب مكي صبر يختص هذا المنهج بدراسة المحاصيل الزراعية النباتية منها والحيوانية كمحصول القمح أو الدرة أو قصب السكر أو انتاج الأبقار من اجل الألبان أو الحليب أو انتاج العسل أو انتاج الأسماك وغيرها من الأنشطة الزراعية . يركز هذا المنهج على اعطاء مقدمة عامة عن كل نشاط زراعي تتم دراسته ، فالتعريف العام بالمحصول الزراعي من الأمور المهمة التي يتناولها هذا المنهج من حيث الموطن الأصلي ، تاريخ الزراعة أو بداية الانتاج بالنسبة للإنتاج الحيواني ، تطور الاستخدام وغيرها من الأمور المتعلقة ببداية النشاط الزراعي ، ثم يعرج الى دراسة التصنيف العام للمحاصيل الزراعية على اسس عديدة منها الأهمية الاقتصادية ، العائلة النباتية ، ميعاد الزراعة ، نوع الحيوان حسب الجنس أو السلالة . وبعد ذلك يتناول العوامل الجغرافية المؤثرة أو المساهمة في نجاح وقيام النشاط الزراعي ودراسة الأسباب المؤدية الى وجود النشاط الزراعي دون غيره من الأنشطة الاقتصادية الزراعية ودرجة التأثير لكل من العوامل والأسباب على طبيعة الإنتاج الزراعي وتحديد اهم العوامل الجغرافية الأكثر تأثيراً وأفضلها ملائمة للإنتاج الزراعي. وأخيراً يتناول التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية أو الثروة الحيوانية على اساس العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي ، ونظراً لبساطة هذا المنهج ووضوحه كان اكثر المناهج الجغرافية انتشاراً ليس في جغرافية الزراعة وحدها وانما في الجغرافية الاقتصادية ، فهو يجمع بين مميزات المنهجين الإقليمي والأصولي [18] يعد هذا المنهج من اسهل المناهج المستخدمة في جغرافية الزراعة إذ يتناول دراسة سلعة معينة سواء كانت هذه السلعة غلة زراعية أو معدنية أو صناعية ثم يبدأ بوصفها وتوزيعها الجغرافي ومناطق إنتاجها الرئيسة ومواقع تواجدها ومواطنها الأصلية أي انه يتطرق أو يعطي مقدمة وافية لكل سلعة ثم دراستها مع توضيح قيمتها الاقتصادية ومواسم زراعتها مع ذكر العوامل الجغرافية اللازم توفرها، لإنتاجها مع ذكر خصائص السطح والمناخ والتربة والمياه ومصادرها والآفات الزراعية

خصوصاً إذ كانت سلعة زراعية مع توضيح المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالسلعة واقتراح الحلول لها. وبصورة عامة فإن هذا المنهج يركز على المحاصيل الزراعية من خلال طرح تساؤلات عديدة من أهمها أين يوجد المحصول، وأين يمكن، ولماذا ينتج ويسوق. وبذلك فإنه يلتقي مع ما تحتويه الدراسات الجغرافية في هيكلها العام من جوانب أساسية وهي ماذا وأين وكيف. وتحديدًا في المواضيع الزراعية يركز هذا المنهج على طرح فكرة عامة عن ذلك الموضوع أو النشاط الزراعي، إذ يعد التعريف بالموضوع من الأمور الأساسية في هذا المنهج بحيث يذكر الموطن الأصلي للنشاط أو المحصول وتاريخ زراعته أو بداية الإنتاج وتطور إنتاجه فيما بعد ثم ينتقل إلى دراسة التصنيف العام للمحاصيل الزراعية مشدداً بذلك على عدة أسس منها العائلة النباتية والأهمية الاقتصادية وموعد الزراعة وذكر نوع الحيوانات وسلالتها إذ كانت المواضيع تخص الثروة الحيوانية. ثم ينتقل إلى دراسة الأسباب التي أدت إلى نجاح وقيام محصول في منطقة معينة دون غيرها. وهو بذلك يتطرق إلى كافة العوامل الطبيعية والبشرية وتأثيرها على عمليات الإنتاج. ولهذه البساطة التي يتميز بها هذا المنهج يعد من أسهل المناهج أمام الباحثين لاسيما في الجغرافية الزراعية والجغرافية الاقتصادية بصورة عامة لكونه قد جمع بين خصائص أكثر من منهج وقلما يتبع بمفرده في الدراسات الزراعية إذ أنه يتداخل مع بقية المناهج ولا تخلو أي دراسة اقتصادية من اتباعه [19] ويتناول هذا المنهج دراسة سلعة معينة سواء كانت غلة زراعية أم معدنية أم صناعية، أو السلعة وتوزيعها الجغرافي، ومناطق إنتاجها الرئيسية، ومواقع تركزها ومواطنها الأصلية، وقيمة هذه السلعة الاقتصادية، واستخداماتها، ومشتقاتها، والصناعات التي قد تقوم عليها، ومواسم زراعتها، والعوامل الجغرافية اللازمة توفرها لإنتاجها، وأشكال السطح والتربة إذا كانت غلة زراعية، ومصادر المياه، والآفات الزراعية، والتبادل التجاري لهذه السلعة بين المناطق المنتجة، والمناطق المستهلكة، والاتفاقات الدولية التي تعقد بخصوصها، توافرها لإنتاجها. مميزات المنهج المحصولي سهولة تقسيماته. إمكانية إبراز أهمية كل سلعة على حدة يوضح المشاكل الاقتصادية المتعلقة بكل سلعة ويقترح لها الحلول الاقتصادية يستطيع أن يلبي احتياجات الدراسة على المدى الواسع لكي تشمل العالم كله وعلى المدى الضيق في حدود الإقليم أو المساحة المعينة [21] سوف نؤكد على أننا سوف نستخدم أكثر من منهج بحث لمعالجة فصول هذا الكتاب حسب الهدف الذي يسمو إليه الموضوع الجغرافي ، ويتناول هذا المنهج دراسة سلعة معينة سواء كانت غلة زراعية أو معدنية أو صناعية يبدأ بوصف الغلة أو السلعة وتوزيعها الجغرافي ومناطق إنتاجها الرئيسية فعند دراسة الموارد النفطية مثلاً على ضوء هذا المنهج فإننا نعود إلى التعريف بأصل النفط ونشأته أولاً وتحديد الامكانيات الجيولوجية والعوامل مثل حرفة الجمع والالتقاط في المناطق الداخلية من الغابات الاستوائية، بينما تتغير الحرف من وقت لآخر في أقاليم أخرى مثل بعض مناطق الغابات المعتدلة والحشائش التي تحولت في كثير من المناطق إلى مناطق زراعية بعد أن كانت الممارسة الصيد وقطع الأخشاب، ومناطق الحشائش تحولت إلى أراضي زراعية بعد أن كان يمارس فيها الرعي أساساً ، والخليج العربي الذي كان يعتمد على صيد اللؤلؤ في نشاطه الاقتصادي، ولم تعد هذه الحرفة بالنسبة لسكان المنطقة ذات شأن يذكر في الوقت الحالي، الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعتمد على الأسماك وصناعة السفن، لكن سكانها تحولوا إلى حرف أخرى إلى جانب الصيد، مثل الزراعة ، والصناعة، وقطع الأخشاب، وأصبح هذا الإقليم من أهم المناطق بالولايات المتحدة الأمريكية. يتضمن دراسة حرفة كالزراعة عدداً من السلع المختلفة التي تنتج في أقاليم نباتية مختلفة كدراسة الأرز والشاي عند دراسة الزراعة الموسمية والمطاط والكافور وزيت النخيل عند دراسة الزراعة في الأقاليم المدارية المطرية. هذه الزراعة ومستواها التقديري هل هي زراعة بدائية متنقلة أو واسعة أو كثيفة ثم أسباب قيام الزراعة الأقاليم ومقاومتها الجغرافية. المستهلكة والاتفاقات الدولية التي تعقد بخصوصها والمناطق التي لديها فائض. ويمكن عند مناقشة الموارد الزراعية والرعية والمائية والتعدينية أن نقوم باتباع المنهج السلعي لسهولة تقسيماته ولا مكان إبراز أهمية كل سلعة أو كل مورد اتقادي على حدة. ويعتمد هذا المنهج على تقسيم الموضوعات الاقتصادية على أساس حرفي متضمناً دراسة الحرف كل على حدة، للإنسان مثل حرفة الصيد والرعي والزراعة والتعدين والصناعة والحرف المرتبطة بالغابات وصناعة الأخشاب والتجارة والنقل. كما يتناول هذا المنهج دراسة العوامل الجغرافية والموارد الطبيعية والبشرية التي أدت إلى ظهور هذه الحرف وأسباب استمرار حرفة واحدة في إقليم من الأقاليم [22] اعداد الطالبة "مروة سعد هادي" 5_ المنهج الوصفي: ويعتمد هذا المنهج في التعرف على خصائص الظاهرة ورصد وتسجيل ما يلاحظ عليها من خصائص، وذلك من خلال جمع الحقائق التي تتصل بالظاهرة، ثم وصفها وصفاً دقيقاً وشاملاً، وهذا الوصف قد يكون بالكلمة وقد يكون بالرقم. وعملية الوصف هي عملية حصر أو مسح لمعطيات الواقع المستهدف، وهي تشكل مجرد مستوى تمهيدي لمستويات أعمق هي التصنيف والتفسير لذلك فإن وصف الظاهرة السكانية لا بد أن يقترن بملاحظة الظاهرة في كنف الوسط الجغرافي، وذلك للكشف عن تفاصيلها، وعن العلاقات

الخفية التي توجد بين عناصرها أو بينها وبين الظواهر الأخرى ثم يأتي التفسير لمعرفة الأسباب والعوامل التي أدت إلى حدوث الظاهرة وليس الاكتفاء بتعداد صفاتها وخصائصها. فليس المهم أن تصف الظاهرة بمقدار معرفة كيف حدثت هذه الظاهرة. [23]ويقضي هذا المنهج بدراسة واقع الخدمات من خلال إجراء دراسات وصفية لحالة الخدمات ومدى أهميتها ومدى التباين في الطلب عليها حسب البيئات المختلفة، فمن غير الممكن وضع ثوابت في مجال أهم الحاجات التي يطلبها سكان العالم بل إن الاختلاف قد فرض التباين على الحاجات نتيجة اختلاف البيئات [24]يستخدم المنهج الوصفي لوصف الظواهر في الوقت الحاضر؛ لمعرفة خصائص كل ظاهرة من هذه الظواهر كما يصف العلاقات المتداخلة بين الظواهر محاولاً استقرار المستقبل. اعتمدت الدراسات القائمة على الجغرافيا السياحية على هذا المنهج كلياً في بداياتها في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ولا زالت تستخدم هذا المنهج ولكن بدرجة أقل ، حيث صارت تزواجه مع مناهج أخرى. يتلخص المنهج الوصفي في الجغرافيا السياحية، في متابعة وملاحظة الظاهرة السياحية ، أو حدث ما معتمداً على معلومات نوعية أو كمية في فترة زمنية معينة، أو خلال فترات زمنية مختلفة بغرض التعرف على شتى جوانب الظاهرة وعلاقاتها بغيرها من الظواهر، للوصول لنتائج تساعد في فهم الواقع السياحي الراهن ليتم تطويره مستقبلاً. يتبع المنهج الوصفي بعض الوسائل وطرق البحث المختلفة لتحقيق أهدافه تتلخص في أسلوب المسح، دراسة الحالة وتحليل الحالة. [25]يهتم هذا المنهج بدراسة المسرح السياسي للدولة، ونواة الدولة وقلبها، والأقسام السياسية بها، والشكل الداخلي وصف السلالات واللغة، والأحزاب السياسية وميولها والتمثيل النيابي والحقوق المدنية، الحدود السياسية وتطورها وتركيبها ومشكلاتها وشكلها العام وكذلك شكل الدولة ووصف علاقاتها الدولية الأخرى وكذلك وصف للمجتمع البشري بتركيباته المتعددة، أعداد الطالبة: زهراء محمد فاضل المناهج المختلفة تقدم مزايا مختلفة في دراسة المناخ التفصيلي والمناخ العام. المنهج الاقليمي يركز على فهم التغيرات المناخية على المستوى الإقليمي وتأثيرها على المجتمعات والبيئات المحيطة. المنهج الأصولي يعتمد على دراسة الأسباب والعوامل الجذرية للتغير المناخي. المنهج الوصفي يركز على وصف وتوثيق التغيرات المناخية والتحليل الإحصائي لها. المنهج الوظيفي يركز على فهم دور المناخ في تحقيق وظائف محددة في البيئة والمجتمع. المنهج المحصولي يركز على تقييم تأثير التغير المناخي على المحاصيل والزراعة. تعتبر جميع هذه المناهج مهمة وتساهم في فهمنا للتغيرات المناخية وتأثيرها على حياتنا ويعتبر المنهج الإقليمي أحد أفضل المناهج المتبعة في دراسة التغيرات المناخية. يساعدنا هذا المنهج على فهم تأثير التغيرات المناخية على منطقة محددة بشكل أكثر تفصيلاً. يمكننا دراسة العوامل المحلية والإقليمية التي تؤثر في المناخ، مثل الأنماط الجوية والتضاريس والبحار والمحيطات المحيطة. بالإضافة إلى ذلك، يمكننا تحليل البيانات المناخية المحلية والإقليمية لتوقع التغيرات المستقبلية واتخاذ الإجراءات المناسبة. هذا المنهج يساهم في فهمنا الشامل للمناخ وتأثيراته المحتملة.